تكنولوجيا الانترنت بين المستهلك وحقوق الملكية

د.منى تركي الموسوي

أصبحت المعلومة وتقنية المعلومات والاتصالات من أهم السلع المتداولة في العالم ، وباتت تكنولوجيا الإنترنت ضرورة حتمية في حياتنا المعاصرة لا غنى لأي إنسان عن ثورتها المعلوماتية الضخمة ، وفوائدها متعددة الأوجه والاستخدامات فهي شبكة اتصالات تربط العالم كله بأسرع وقت وبأقل تكلفة، ومثال واقعي للقدرة في الحصول على المعلومات من مختلف أنحاء العالم ، وتساعد على العمل والتعلم والتجارة والمعاملات المالية ونظم الدفع والتوقيع والتحكيم الإلكتروني. الإنترنت هذه الوسيلة العلمية الإعلامية التي فاقت أنواع الاعلام الأخرى في سرعة تقديم المعلومة وتنوعها ، ودخل استخدامها والاستفادة من خدماتها من ضمن مؤشرات التنمية والتقدم بالنسبة للبلدان كما انه دخل ضمن مؤشرات الحرية الفكرية وحرية الإعلام والحصول على المعلومة من منابعها.

وكانت بداية الإنترنت في العالم كمشروع قامت به مؤسسة (اربا Advanced ARPA) Research Projects Agency للأبحاث المتقدمة لمصلحة الحكومة الأمريكية في عام ١٩٦٩ وكان الغرض الرئيسي في ذلك الوقت هو الاستعمال العسكري (بناء شبكة تستمر في العمل حتى في حالة إذا ما تم تدمير جزء كبير منها مثل حالة الحرب أو حدوث ضربة نووية)، ومن ثم تطور المشروع وتحول إلى الاستعمال السلمي عام ١٩٨٣، وعلى مستوى البلدان العربية كانت تونس أول دولة اتصلت بالإنترنت عام ١٩٩١، ولكن الخدمة أتيحت فعليا للمواطنين في النصف الثاني من التسعينيات في تونس وباقي البلدان العربية .

وفي العراق ظهرت خدمة الإنترنت بدءا من عام ١٩٩٨ بعد تأسيس أول شركة حكومية أطلق عليها اسم «الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات» لتقوم بتقديم هذه الخدمة للحكومة انذاك ولم تتح فعليا للمواطنين الا في عام ٢٠٠٠ ولعدد محدود جدا ، ثم افتتح أول مركز للأنترنيت بشكل رسمي في بغداد بتاريخ ٢٧ تموز ٢٠٠٠ وكان يحتوي على ١٧ كومبيوتراً للمستخدمين ، ثم سمح لبعض المقاهي الخاصة بالأنترنيت بالعمل ولكنها كانت خاضعة لرقابة مركزية وضوابط صارمة ، وصعوبة استخدام البريد الإليكتروني (الايميل) حيث يمر بدائرة مركزية تتفحص الرسالة القادمة أو الواردة لكل مواطن ثم يتم توصيلها له بعد ٣ ايام ، فضلا عن حجب الكثير من المواقع التي تحتوي على معلومات تراها الحكومة حساسة ، حتى أن عدد المواقع المحجوبة كان أكبر بكثير من المواقع المسموح تصفحها ، مما صنف العراق حينها في المرتبة ١٧ من بين ١٨ دولة عربية وفق مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يفيد كأداة للمقارنة النسبية بين الدول العربية لمعدل تبنيها هذه التكنولوجيا ، وذلك حسب دراسات منظمة «اسكوا».

وبعد نيسان ٢٠٠٣ اصبحت هذه التقنية متاحة للجميع فانتشرت مراكز ومقاهي خدمة الانترنت بشكل لافت للنظر مع ازدياد عدد المستخدمين ، حتى عد العراق في الوقت الحاضر من بين ١٤ دولة لم تسجل فيها أي رقابة على استخدام شبكة الانترنت وذلك من خلال نتائج دراسة لتقييم دولي شامل لعمليات الرقابة على الإنترنت أجرتها ٤ جامعات هي جامعتا أكسفورد وكامبريدج البريطانيتان وجامعة هارفارد الأمريكية وتورنتو الكندية ، واظهرت الدراسة أن ٢٦ دولة من أصل ٤٠ دولة شملها البحث تراقب وتنقي المحتويات الاجتماعية والسياسية التي تتضمنها المواقع الإلكترونية على الانترنت «الشبكة العنكبوتية».والرقابة على الإنترنت تعني التحكم في النشر والوصول الى المعلومات ، وتستخدم في الرقابة تقنية تعتمد على إجبار جميع المتعاملين مع الشبكة على المرور بها قبل الوصول إلى الشبكة،

وازداد تطور تقنيات مراقبة وتنقية محتويات الإنترنت لتصبح أكثر شمولية مع تطور أدوات الإنترنت ، فبدلا من إغلاق بعض محتويات وصفحات بالمواقع التي تتضمن صورا مخلة أو معلومات حساسة، يستطيع مراقبو الإنترنت الآن إغلاق مواقع كاملة في وجه متصفحي الشبكة.

ان موضوع الرقابة على الإنترنت هو مثار جدل عالمي كبير بين معارضين ومؤيدين، معارضون من ان تنقية ومراقبة الإنترنت قد تؤدي الى تضاؤل الحريات المدنية والخصوصيات وتقيد من الاتصالات العالمية وتحد من ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في تداول المعلومات، لذلك يطالبون بأن تتاح حرية مطلقة للاتصال بالشبكة العالمية للإنترنت وأن تكون الرقابة أمرا اختياريا وأن لا نفترض سوء النية بالمستخدم . اما المؤيدون للرقابة فيتجهون الى كون الانترنت سلاحاً ذا حدين ، بالرغم من منافعه العديدة فانه ضار وخطر اذا أسيء استخدامه ، وخاصة هنالك جرائم تتم عبر الانترنت ، لذلك فأن ضمان أمن المعلومات مسؤولية عالمية ، وأن التحدي المفروض على المجتمع الدولي في هذا الشأن معقد ، ولابد من التوازن بين حماية المعلومات الإلكترونية وحرية تداول المعلومات ، لذلك شرعت العديد من الدول قوانين تبسط سيطرتها على هذه الوسيلة، فسنت الولايات المتحدة مثلاً قوانين عدة للتدخل الحكومي في الانترنت، بحجة حماية الملكية الفكرية تارة او حماية الملكية الخاصة تارة اخرى ، وحذت كثير من الدول حذو أميركا، فسنت قوانين جديدة او شددت قوانين الملكية الفكرية فيها. كما حرصت العديد من الدول الاوروبية منها فرنسا وبلجيكا وبريطانيا وسويسرا وهولندا والسويد وغيرها على سن قوانين تجرم الاعمال غير المشروعة على الانترنت، وعلى الرغم من الاختلافات في تفاصيل تلك التشريعات تبعا لكل بلد الا انها اتفقت في تجريم افعال رئيسية عامة مثل الدخول غير المشروع على منظومة الانترنت أو الاستعمال السيئ للمنظومة في إنشاء مواقع تروج الارهاب ، والاتجار في المخدرات وبيع الاطفال وبيع الاعضاء البشرية ، وجرائم القرصنة والتهديد والابتزاز والتشهير بالآخرين وغيرها من الجرائم التي تهدد امن المجتمعات .

وفي العراق طموحنا لابد من ان يكون باتجاه تنمية ثقافة الانترنت في عموم المجتمع العراقي والاستخدام الامثل له في مجال التربية والبحث العلمي ، والسعي لبناء القدرات للاستفادة القصوى من نتائج التقنيات المعلوماتية الحديثة ، والتواصل العلمي والثقافي مع المجتمعات الأخرى ونقل الخبرات والمعرفة ، والعمل على سن التشريعات الالكترونية ومنها قانون الإنترنت، وقانون الاتصالات، و قانون حماية الملكية الفكرية على البرامج الالكترونية وقوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية فضلا عن قرارات لمنح اجازات لمراكز خدمة ومقاهي الإنترنت وتنظيم عملها بشكل متوازن ، اسوة بما معمول به في دول العالم المتقدمة والنامية ومنها الدول العربية (مصر ، الجزائر ، السعودية ، اليمن ، الاردن ، سوريا) ، في ظل اهتمام الحكومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوجهها في حرية تداول المعلومات وتنفيذ برنامج خدمة الحكومة الالكترونية وتوفير المعلومات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية على الإنترنت ، وخلق جو من التنافسية يشجع الشركات على الاستثمار في تقديم خدمة الانترنت للمستخدمين بجودة أعلى وتكلفة اقل.

من الواقع الاقتصادي

الائتمانات المصرفية في ٢٠٠٩

حسين النجم

بعد اقدام البنك المركزي العراقي على تخفيض سعر الفائدة الى ١٤٪ بعد ان كان ١٥٪ تتبادر الى الاذهان الان تساؤلات عديدة يتقدمها اداء المصارف الخاصة .

فالمصارف الخاصة ظلت تعاني وفقاً لتصريحات القائمين على ادارة المصارف الخاصة اشكالية ارتفاع سعر الفائدة مما يحول بهم للعمل مع البنك المركزي العراقي مما جعل اغلب المصارف تنأى عن تقديم الائتمانات المصرفية لدعم عجلة الاعمار في العراق حتى المشاريع التي قدموا لها الائتمانات خلال عام ٢٠٠٨ وفق تقديرات المراقبين لاتتعدى الـ ١٠ ٪ من حجم المشاريع العاملة في العراق .

لكن من يلاحظ الوضع الامني يستقرأ ان هنالك مؤشرات عن اطلاق مشاريع ستراتيجية كبرى تحتاج الى دور المصارف الخاصة في تمويلها من اجل دعم عجلة الاعمار في العراق .

ترى هل تكون المصارف الخاصة قادرة على دفع عجلة الاعمار وتمويل مشاريع القطاع الخاص العراقي او انها تبقى تعاني تطبيقات اللائحة الارشادية الداعية في احد بنودها الى رفع رأس المال للمصارف الخاصة واعطي اخر موعد لها في حزيران ٢٠٠٩ .

> ان عام ٢٠٠٩ ينبئ بخير وبشرى للعمل لكن بالمقابل سيحدد اداء المصارف الخاصة وخصوصا في مجال الائتمانات المصرفية وقدرتها المالية وكيفية جذبها زائن جدد .

ان المصارف الخاصة مطالبة الان بفتح الائتمانات للقطاع الخاص وتمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة لتطوير البنى التحتية ومشاريع الصناعة والزراعة وحتى المشاريع التجارية كالاسواق الكبيرة .

الغريب اني قرأت في احدى المجلات اللبنانية المهتمة باتجاهات الفكر ان المصارف اللبنانية وصلت الى حد منح ائتمانات مصرفية للخصوبة وبقرض ميسر من اجل دعم الحياة ... ترى المصارف العراقية الخاصة ، أين هي من ذلك ؟

ان عام ٢٠٠٩ ينبئ بخير وبشرى للعمل لكن بالمقابل سيحدد اداء المصارف الخاصة وخصوصا في مجال الائتمانات المصرفية وقدرتها المالية وكيفية جذبها زائن جدد .

وهذا ما سيجعلنا ننهي التصريحات التي تشير الى ان البنك المركزي العراقي هو الذي جعل المصارف الخاصة تقلل من حجم الائتمانات المصرفية الخاصة .

ترى هل يكون هنالك دور جديد للمصارف الخاصة والعمل برسالتها الريادية التي تسعى للوصول اليها؟

توقيع مذكرة تفاهم في عمان بين الهيئة الوطنية العراقية للاستثمار والامم المتحدة

بغداد / وكالات

وقعت الهيئة الوطنية للاستثمار الخميس في العاصمة الاردنية عمان مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لإعداد الستراتيجية الوطنية للاستثمار بحضور ممثلين عن السفارة العراقية.. ذكرت ذلك (أصوات العراق) وأضافت نقلا عن بيان للمركز الاعلامي بمجلس الوزراء، صدر الخميس ان هذه الستراتيجية ستعمل على رسم صورة واضحة عن مستوى وطبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية التي يسعى العراق للحصول عليها.ونقل البيان عن مصدر مخول في الهيئة قوله ان الاستراتيجية ستحدد دور هذه الاستثمارات في الاقتصاد العراقي وكيفية مساهمتها في تحقيق رفاه اكبر للمواطن.

واوضح ان الحكومة العراقية ستعمل على توظيف إنتاجية تلك الاستثمارات وتحديد العلامات الدالة مقارنة بتجارب دول أخرى.. جدير بالذكر ان الهيئة الوطنية للاستثمار هي الجهة الحكومية المسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الضوابط لها وتختص بالمشاريع الاستثمارية الستراتيجية وتهدف إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق.. من جهة أخرى نقلت (أصوات العراق) عن مستشار في الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخميس، أن الهيئة ستنظم في الشهر القادم مؤتمرا ببغداد يناقش مسالة تخصيص الاراضي المحددة للاستثمار المحلي والاجنبي.

وأوضح عبد الله البندر ، أن الهيئة الوطنية للاستثمار تجري استعداداتها لعقد المؤتمر المقرر اقامته في بغداد منتصف شهر شباط المقبل لمناقشة مسألة تخصيص الاراضي المحددة للاستثمار المحلي والاجنبي ورسم الخرائط الاستثمارية في بغداد والمحافظات بحضور رؤساء دوائر الهيئة في المحافظات والمسؤولين في الوزارات.. وقال ان اوراقاً بحثية عديدة سيتم تقديمها خلال فعاليات المؤتمر للوصول الى السبل الكفيلة بتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين وتقديم الضمانات والامتيازات.

تناولت الأزمة المالية العالمية وآثارها في العراق

حلقة نقاشية في المعهد التقني بنينوى

نظم قسم التقنيات المالية والمصرفية في المعهد التقني/ نينوى احد تشكيلات هيئة التعليم التقني حلقة نقاشية عن الأزمة المالية الأخيرة (الأسباب .. النتائج .. التداعيات).

وقال مصدر في هيئة التعليم التقني أن الحلقة تضمنت الحلقة أربعة محاور تناول المحور الأول مفهوم الأزمة الاقتصادية وأسبابها فيما تناول المحور الثاني الآثار المترتبة من الأزمة على دول العالم في حين تناول المحور الثالث دور المؤسسات المالية في خلق الأزمة وقدم المحور الرابع المعالجات المقترحة لمواجهة الأزمة.

وأضاف المصدر أن جهات عدة شاركت في الحلقة منها كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل وكلية الحدباء الجامعة والكلية التقنية الإدارية في الموصل إضافة إلى المعهد التقني الموصل والبنك المركزي العراقي فرع نينوى والإدارة العامة لمصرف الرافدين في نينوى والإدارة العامة لمصرف الرشيد فرع نينوى وفرع هيئة النزاهة في نينوى وديوان الرقابة المالية – نينوى فضلا عن غرفة تجارة الموصل .

وخلصت الحلقة النقاشية إلى مجموعة من التوصيات من بينها توجيه الدعوة إلى الجامعات العراقية لإرسال مندوبين من ذوي الخبرة والاختصاص مع الدوائر ذات العلاقة ، وزارة المالية ، وزارة التجارة ، وزارة الصناعة ، وزارة التخطيط ، البنك المركزي ، المصارف التجارية ، هيئة الرقابة المالية ، اللجنة الاقتصادية لمجلس النواب ، المستشارون الاقتصاديون لرئيس الوزراء للاجتماع في لقاء موسع مع تقديم أوراق عمل حول الأزمة وأثارها وتداعياتها ومن ثم تحديد وأفضل السبل لتجاوز تأثيرها على العراق واعتماد الشفافية في التعامل مع الوزارات وأحكام السيطرة المالية والإشراف عليها من خلال جهاز رقابي فعال وتقليص الفساد الإداري والمالي قدر الإمكان وتحويل هذه الفوائض إلى بناء القواعد الإنتاجية المادية الحقيقة وعلى المستويات القصير والمتوسط والبعيد إضافة إلى العمل على بناء مشاريع إنتاجية او إعادة إحياء المشاريع الإنتاجية كثيفة العمل كمرحلة أولى للسيطرة على معدلات البطالة المتنامية ولخلق الطلب الفعال وتقليص الاستيراد وتشجيع عمليات الإقراض على مستوى المشاريع الصغيرة ضمن ضمانات سليمة وصحيحة للإنشاء مشاريع تساهم في تقليص الاستيرادات وفتح فرص عمل على مستوى عموم القطر للمساهمة في القضاء على جزء من البطالة وبالتالي توسيع الطلب الاستهلاكي كمرحلة لتجاوز التباطؤ والركود في الاقتصاد وإجراء الندوات والدورات والحلقات والمؤتمرات العلمية في هذا المجال لتثقيف المجتمع وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني لأخذ دور فعال وريادي في هذا المجال من اجل خلق البيئة المناسبة لتحقيق الأهداف السابقة.

اوباما يشعر بامتنان لموافقة مجلس الشيوخ على الافراج عن اموال الانقاذ

واشنطن (رويترز)

قال الرئيس الامريكي المنتخب باراك اوباما يوم الخميس انه يشعر بامتنان لموافقة غالبية من اعضاء مجلس الشيوخ في اقتراع على الافراج عن النصف الثاني من خطة قيمتها ٧٠٠ مليار دولار لانقاذ القطاع المالي ووعد بابقاء دافعي الضرائب على علم بكيفية انفاق الاموال.. نقلت ذلك (رويترز) وأضافت نقلا عن اوباما قائلا بعد ان وافق مجلس الشيوخ على السماح له بانفاق الشريحة الباقية في صندوق انقاذ القطاع المالي والبالغة ٣٥٠ مليار دولار «أعرف ان هذا لم يكن اقتراعا سهلا بسبب الاحباط الذي يشعر به الكثيرون منا بشان الكيفية التي جرى بها تنفيذ النصف الاول من هذه الخطة.»

ومضى قائلا «كان هناك القليل جدا من الشفافية والمحاسبة ولم يتحقق نجاح كاف في توصيل الائتمان الي الجهات الاكثر احتياجا.»

وقال اوباما انه سيضع شروطا صارمة على المدفوعات لكبار المديرين بالبنوك وسيقدم المزيد من القروض الي الشركات الصغيرة وقدرا أكبر من الشفافية حتى يمكن لدافعي الضرائب ان يروا اين تنفق الاموال.. من جهة أخرى كشف الزعماء الديمقراطيون في مجلس النواب الامريكي يوم الخميس النقاب عن مشروع قانون للانفاق وتخفيضات ضريبية يتكلف ٨٢٥ مليار دولار يأملون ان يساعد الرئيس المنتخب باراك اوباما على ايقاف التدهور الحاد للاقتصاد الامريكي.

وسيزيد المشروع من العجز في الميزانية لهذا العام الذي يبلغ بالفعل ١,٢ تريليون دولار. وسيتألف من مبادرات انفاق طارئ بقيمة ٥٥٠ مليار دولار وامتيازات ضريبية مؤقتة جديدة بقيمة ٢٧٥ مليار دولار خلال العامين القادمين.

ونقلت رويترز عن نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب الديمقراطية عن كاليفورنيا ان الهدف من مشروع القانون هو ايجاد اربعة ملايين فرصة عمل في اقتصاد يعاني الكساد منذ اكثر من عام.

وكان اوباما دعا الكونجرس الى التحرك بسرعة والا تعرض الاقتصاد لمزيد من التدهور.

الاسهم اليابانية تصعد مع تراجع في سعر الين

طوكيو / وكالات

صعدت الاسهم اليابانية في التعاملات المبكرة يوم الجمعة مدعومة باغلاق الاسهم الامريكية على مكاسب واقبال المستثمرين من متصيدي الصفقات على شراء اسهم هبطت اسعارها بشدة مؤخرا.. ذكرت ذلك (رويترز) وأضافت ان مؤشر نيكي القياسي لاسهم الشركات اليابانية الكبرى ارتفع ١٢٥,٦٥ نقطة أي بنسبة ١,٥٧ في المئة الي ٨١٤٨,٩٦ نقطة في الدقائق العشر الاولى للتعاملات ببورصة طوكيو.

وزاد مؤشر توبكس الاوسع نطاقا ١,٨٠ في المئة الي ٨١٠,٣٤ نقطة.

من جهة أخرى تراجع الين الياباني امام العملات الرئيسية في التعاملات الاسيوية يوم الجمعة بعد صعود الاسهم الامريكية بفعل موجة تفاؤل بشأن صفقة حوافز جديدة.

وساعد تراجع الين العملة الاوروبية الموحدة على مواصلة التعافي من أدنى مستوى لها في خمسة اسابيع امام الدولار الامريكي.

واستعاد المستثمرون بعض شهيتهم للمخاطر بعد ان أغلقت الاسهم الامريكية على مكاسب ليل الخميس ومواصلا التعافي من أدنى مستوى له في ستة اسابيع البالغ ١١٦,٢٤ ين الذي هوى اليه في الجلسة السابقة.

وامام العملة الامريكية سجل اليورو ١,٣١٧٣ دولار ارتفاعا من ١,٣١٥٠ ين في اواخر التعاملات الامريكية ومقارنة مع أدنى مستوى له في خمسة اسابيع البالغ ١,٣٠٢٥ دولار الذي هبط اليه يوم الخميس عقب قرار البنك المركزي الاوروبي خفض اسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية الي ٢ في المئة.

وامام العملة اليابانية صعد الدولار ٠,٢ في المئة الي ٩٠,١٤ ين.

وسجل اليورو ١١٨,٥٥ في الساعة ٠١٢٥

العقود الاجلة للنفط تتراجع في التعاملات الاسيوية

المدى/وكالات

تراجعت اسعار النفط للعقود الاجلة في التعاملات الاسيوية يوم الجمعة موسعة خسائرها الحادة التي منيت بها في الجلسة السابقة بفعل مخاوف من تفاقم الركود الاقتصادي العالمي وما يعنيه ذلك من انكماش للطلب على الوقود.

وهبط النفط يوم الخميس في اعقاب سلسلة بيانات اقتصادية امريكية متشائمة اشارت الى ان الركود في أكبر مستهلك للطاقة في العالم يزداد حدة مما يؤذن بمزيد من الضعف في الطلب على النفط في الاشهر القادمة.

وفي الساعة ٠٥١٠ بتوقيت جرينتش كان الخام الامريكي الخفيف للعقود تسليم شباط منخفضا ١٠ سنتات عند ٣٥,٣٠ دولار للبرميل بعد أن خسر ١,٨٨ دولار يوم الخميس.

وهبطت عقود شباط في اثناء التعاملات يوم الخميس الي ٣٣,٢٠ دولار للبرميل وهو أدنى مستوى للعقود الاجلة منذ التاسع عشر من كانون الاول.وتراجع خام القياس الاوروبي مزيج برنت ٢٠ سنتا الي ٤٧,٤٨ دولار للبرميل محافظا على علاوة سعرية غير معتادة فوق خام القياس الامريكي مدعوما بتوقف امدادات الغاز الروسي الى اوروبا مؤخرا.

باختصار

- قالت رويترز نقلا عن مسؤولين ان التدمير الناتج عن الهجمات الاسرائيلية على قطاع غزة كلف الاقتصاد الفلسطيني ١,٤ مليار دولار في الاقل.
- هاجمت فرنسا قرارا امريكيا لزيادة رسوم الاستيراد على جبن الروكفور الفرنسي الشهير بمقدار ثلاثة اضعاف لكنها قالت انها تأمل ان يكون بوسعها حل هذه المسألة بعد ان يتولى الرئيس المنتخب باراك اوباما مهام منصبه الاسبوع القادم.
- اغلقت اسعار الذهب في السوق الامريكية مرتفعة يوم الخميس بعد هبوطها صوب مستوى الدعم ٨٠٠ دولار في اوائل التعاملات وقد لاقت دعما من انتعاش سوق الاسهم وتراجع الدولار ليفقد بعض مكاسبه مقابل اليورو.
- ارتفعت أسعار الاسهم الامريكية ارتفاعا طفيفا عند الاغلاق يوم الخميس بفعل الآمال في ان تتحرك الحكومة لمنع اشتداد الكساد الذي مضى عليه عام الامر الذي أبطل أثر أنباء عن أن بنك أوف امريكا يسعى للحصول على المزيد من المساعدات الحكومية مما زاد من المخاوف بشأن خسائر الائتمان في القطاع المالي.
- قال وزير الاقتصاد والطاقة البلغاري بيطار ديميتروف يوم الخميس ان بلاده التي تضررت بشدة من جراء نزاع بين روسيا وأوكرانيا قلص امدادات الغاز الروسية الى اوروبا طلبت من جارتيها اليونان وتركيا امدادها بالغاز الطبيعي.